المقدمة

يعرض تقرير الرقابة الخاص هذا، والذي تم وضعه على طاولة الكنيست ونشره للجمهور، نتائج أربع عمليات رقابة في مجالات مختلفة، كما هو مفصل أدناه:

1. **استعداد السلطات المحلية للزلازل**

تقع دولة إسرائيل بالقرب من الصدع السوري الأفريقي، وبالتالي يزداد خطر وقوع زلزال شديدة القوة. الافتراض الشائع هو أن هناك احتمالية عالية أنه خلال الخمسين سنة القادمة سيحدث زلزال قوي في المنطقة الواقعة بين جنوب لبنان وجنوب البحر الميت.

**يقدم هذا التقرير، بالإضافة إلى التقارير السابقة لمراقب الدولة التي تناولت جاهزية دولة إسرائيل للزلازل، صورة الفشل متعدد السنوات في استعداد الدولة لحدوث زلزال، بالأخص في بلدات الضواحي الواقعة على طول خط الصدع السوري الأفريقي. تؤكد نتائج التقرير ضرورة القيام بنشاط كبير الذي يتضمن رؤية طويلة المدى من أجل تحسين استعداد البلاد لحدوث زلزال شديدة القوة.**

في بداية شهر شباط 2023، تلقينا تحذيرًا ملموسًا للنتائج المدمرة التي قد تحل بدولة إسرائيل يوم وقوع زلزال شديد القوة ، وذلك عندما وقع زلازل بمثل هذه الشدة، والذي كان مركزه في جنوب تركيا، في الطرف الشمالي من الصدع السوري الأفريقي، والذي أسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص واصابة عشرات الآلاف غيرهم، وانهيار أكثر من 12,000 مبنى، وإلى أن أكثر من 500,000 شخص أصبحوا معدمين ومشردين. منذ ذلك الحين، استمرت الهزات الارتدادية في ضرب منطقتنا بوتيرة عالية، وهذه ة الهزات محسوسة جيدًا في دولة إسرائيل.

كشف التقرير أنه لم يتم تنفيذ الخطة الرئيسية (تما) 38 في بلديات بيت شان، طبريا، صفد وكريات شمونة والمجلس المحلي في حاتسور هجليليت، على الرغم من أنها جميعًا في مناطق معرضة لوقوع أضرار جسيمة من الزلزال، وعلى الرغم من أن تما 38 كانت الخطة الرئيسية لتنفيذ سياسة الحكومة لتقوية المباني. كما تبين أنه خلال فترة الرقابة، لم يتم بعد تقوية 1,124 (%93) من المباني التي تقرر تعزيزها في هذه السلطات المحلية، والتي تبلغ تكلفة تقويتها مع إضافة الحماية 2.34 مليار ش.ج. وكشف التقرير أيضًا أنه في حوالي 70% من المدارس التي تم التحديد أنها بحاجة إلى التقوية لم يتم القيام بذلك، ومن هنا يتبين أنه فعليًا لم يتم تعزيز 38 مدرسة من أصل 54 تم التحديد أنها تحتاج الى التقوية. بالإضافة إلى ذلك، كشف التقرير أن عمليات التدقيق التي أجرتها قيادة الجبهة الداخلية تشير إلى تدني مستوى استعداد بلدية بيت شان والمجلس المحلي في حاتسور هجليليت للتعامل مع الحوادث الطارئة، ومستوى جاهزية بلديات طبريا وصفد جيدان فقط، وجاهزية بلدية كريات شمونة جيدة جدا. كشفت عمليات التدقيق أيضًا أنه لا يوجد معيار ملزم فيما يتعلق بمعدات الطوارئ التي يجب على السلطات المحلية امتلاكها وصيانتها في مستودعات الطوارئ الخاصة بها كجزء من استعدادها للتعامل مع أحداث الطوارئ، بما في ذلك حدث الزلزال.

تظهر التجربة الدولية أن الاستثمار المبكر في الاستعداد للزلزال يقلل بشكل كبير من الإصابات في الأرواح والأضرار بالممتلكات عند حدوثها، وبالتالي فإن أفضل طريقة لتقليل الضرر ومنع حدوث كارثة كبرى بسبب الزلزال هي تحسين متانة المباني - المباني السكنية، المباني العامة والبنية التحتية - مقابل الزلزال.

يجب على رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير البناء والإسكان، وزير الداخلية، وزير المالية وكذلك لجنة التوجيه المشتركة بين الوزارات للتأهب للزلازل، العمل على تعزيز استعداد دولة إسرائيل والسلطات المحلية للتعامل مع الزلازل، ولا سيما فيما يتعلق بالسلطات المحلية في الضواحي الواقعة على طول خط الصدع السوري الأفريقي.

يوصي مكتب مراقب الدولة بأن تعمل الوزارات الحكومية ذات الصلة - وزارة المالية، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة البناء والإسكان - وكذلك اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات للاستعداد للزلازل بالتعاون مع بلديات بيت شان، طبريا، صفد وكريات شمونة والمجلس المحلي في حاتسور هجليليت والسلطات المحلية في الضواحي الواقعة على طول خط الصدع السوري الأفريقي، لتشكيل آلية لتقوية المباني في تلك السلطات وتحديد الموارد اللازمة لهذا الغرض. على ضوء الميزانية الكبيرة المطلوبة لتقوية المباني والبنية التحتية في بلدات الضواحي، ومعظمها ذات وضع اجتماعي واقتصادي متدني، فإن هذا يتطلب التزام جميع الجهات المهنية والتخصيص المناسب للموارد.

**يجب على الحكومة والحكم المحلي العمل بسرعة وبحزم لمعالجة هذه القضية، ويفضل أن يكون ذلك في أقرب وقت.**

1. **تطوير تطعيم وأجسام مضادة ضد فيروس الكورونا في معهد الأبحاث البيولوجية في إسرائيل**

كما نذكر، تفشى وباء الكورونا في إسرائيل في آذار 2020. بناءً على توجيهات رئيس الحكومة اعتبارًا من فبراير 2020، بدأ معهد الأبحاث البيولوجيةعملية تطوير تطعيم وأجسام مضادة لفيروس كورونا الجديد، والتي تضمنت، من بين أمور أخرى، تأهيل خط إنتاج للتطعيم، وتجارب ما قبل السريرية على الحيوانات والتجارب السريرية على البشر.

وكشف التقرير أن اقتراح مدير المعهد لرئيس الحكومة ببدء هذا المشروع، والذي أعقبه توجيه رئيس الحكومة بالبدء بالمشروع، لم يتماشى مع إمكانيات المعهد المحدودة في مجال الإنتاج قبل تفشي وباء الكورونا، و أن مؤسسة التأمين الوطني سمحت بطرح موضوع التطعيم للمناقشة وتقديم الاقتراح لرئيس الحكومة، على الرغم من علمها أن مقر مساعد وزير الدفاع لم يكن على علم بكتاب مدير المعهد مسبقًا و لم تكن هناك عملية رقابة على هذه المسألة. علاوة على ذلك، لم تتم إدارة المشروع وفقًا للإجراءات المعمول بها في المعهد، وسمح مساعد وزير الدفاع بتنفيذ المشروع دون تنفيذ عمليات الرقابة المطلوبة. تم تمديد الجدول الزمني المتوقع لتنفيذ المشروع من حوالي 11 شهرًا إلى حوالي 36 شهرًا، وتم تقديم إضافات ميزانية على أجزاء وليس بصورة كاملة (زيادة من حوالي 63 مليون ش.ج. إلى حوالي 1.4 مليار ش.ج.). هكذا تم منع انعكاس كامل للجدول الزمني المتوقع للمشروع.

في نهاية الرقابة، تموز 2022، تم اغلاق مشروع التطعيم والأجسام المضادة في المعهد، والذي تم تعريفه على أنه مهمة وطنية وتم استثمار ميزانية تقارب 230 مليون ش.ج. فيه، دون انهاء تطوير وإنتاج التطعيم والأجسام المضادة وبدون المصادقة عليها للاستخدام البشري.

تتطلب إدارة الأزمات، وخاصة الأزمات غير المتوقعة، اتخاذ قرارات وتنفيذ سريع للإجراءات في ظل ظروف ضغط وعدم اليقين. ومع ذلك، فإن الإلحاح الذي كان موجودًا في بداية الوباء لا يمكن أن يكون مبررًا لأوجه القصور التي تراكمت منذ فرض مهمة تطوير اللقاح على المعهد - شباط 2020. في رؤية مستقبلية، أوصى مكتب مراقب الدولة بأن يقوم مقر مساعد وزير الدفاع والمعهد بإجراء عملية لاستخلاص عبر بشأن عملية تطوير التطعيم من قبل المعهد، بالأخص لتحسين آليات الرقابة في عمليات التطوير والإنتاج التي تتم في المعهد. كما يوصى بأن يقوم طاقم مساعد وزير الدفاع بفحص ما إذا كانت هناك مساهمة محتملة للمعهد في تعامل دولة إسرائيل مع جائحة في المستقبل، مع الإشارة إلى مختلف مراحل تطوير المستحضرات الطبية، بما في ذلك الإنتاج والتنظيم المطلوب في اطارها.

1. **المساعدة الفريدة لقطاع السياحة في أزمة كورونا**

بعد تفشي وباء كورونا في إسرائيل في آذار 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتقليل الحالات المرضية والوفيات، من بينها فرض قيود على الحركة والتجمع في البلاد وإغلاق الطيران أمام السياح الأجانب. أضرت هذه القيود بشدة بقطاع السياحة في مرحلة مبكرة نسبيًا من الوباء، ومن حوالي 4.5 مليون سائح دخلوا إسرائيل في عام 2019، انخفض عددهم إلى مستوى غير مسبوق بلغ حوالي 832,000 سائح في عام 2020. بلغ دخل الاقتصاد الإسرائيلي من السياحة عام 2021 نحو 14 مليار ش.ج.، مقارنة بالدخل قبل أزمة كورونا في 2019، والبالغ نحو 43 مليار ش.ج.

تناول هذا الفصل المساعدة الفريدة لقطاع السياحة على مستويين: الأول، فيما يتعلق باستعداد وزارة السياحة للأحداث الطارئة خلال الروتين، وخاصة في الجوانب المتعلقة بتركيز المعلومات اللازمة لتفعيل المساعدات أثناء الطوارئ وتعريف أهداف المساعدة؛ والثاني، فحص الجوانب المختلفة المتعلقة بالمساعدة الفريدة المقدمة في عامي 2021 و 2022 لقطاع السياحة وكيفية تنفيذها.

وأشار التقرير إلى وجود ثغرات في أنشطة وزارة السياحة خلال الروتين في مجال جمع المعلومات الخاصة بصناعة السياحة وتحديثها، واستعداد الوزارة للحالات الطارئة، وتطرق الوزارة إلى بعض الصناعات السياحية فقط. أضرت هذه الثغرات بفائدة ونجاعة المساعدات لقطاع السياحة خلال أزمة كورونا، لأنها حدت من قدرة الوزارة على تقييم الأضرار التي لحقت بمختلف الفروع التي تضمها صناعة السياحة وتقدير نطاق ونوع المساعدة المطلوبة للتعامل مع الأزمة. فيما يتعلق بالمساعدة الفريدة المقدمة في عامي 2021 و 2022 للعديد من فروع صناعة السياحة وطريقة تنفيذها - طرح التقرير سلسلة من الاستنتاجات التي تتطلب الفحص واستخلاص العبر، بما في ذلك وضع معايير لتحديد أعمال السياحة وخصائصها واحتياجاتها، فحص القدرة التشغيلية لوزارة السياحة لتشغيل نظام المساعدة؛ الحاجة إلى تقديم صورة للوضع المالي الكامل حول نتائج المساعدة والوضع المالي لأهداف المساعدة؛ وإنشاء آليات رقابية لتقديم المساعدة لمختلف القطاعات في صناعة السياحة.

بالنظر إلى أن الأموال التي يمكن لدولة إسرائيل تخصيصها للمساعدة هي دائمًا محدودة وأن هذه مساعدة فريدة التي تتطلب مستوى عالٍ من التبرير مقارنة بالمساعدة المتواجد في كل الاقتصاد، يوصى بإنشاء بنية تحتية خلال مرحلة صياغة المساعدة التي ستزيد من فرصة تقديم المساعدة بطريقة ناجعة ومفيدة وستكون قادرة على تحقيق هدفها من حيث سرعة توزيعها ومن حيث هوية الهيئات التي سوف تتلقى المساعدة.

إن تنفيذ التوصيات من قبل وزارة السياحة والهيئات الأخرى ذات الصلة سيساعدهم على استغلال الأزمة كفرصة لتحقيق هدفين مهمين: الأول، زيادة استعداد وقدرة صناعة السياحة في إسرائيل للتعامل مع الحالات الطارئة وخلال ذلك ضمان منح أموال المساعدة للصناعات التي تحتاجها للبقاء الاقتصادي؛ والثاني، زيادة مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الإسرائيلي.

1. **تقرير مرحلي: دخول الأطفال إلى المستشفيات - زيارة مراقب الدولة إلى مركز سوراسكي تل أبيب الطبي (إيخيلوف) ومركز برزيلاي الطبي في أشكلون**

في كانون الأول 2022، قمت بزيارة مستشفى إيخيلوف دانا -دواك للأطفال وبرزيلاي في أشكلون مع المدير العام لمكتبي وفرق التدقيق. كجزء من الزيارات، قمنا بجولة في أقسام الأطفال المختلفة وغرف المستشفى، المساحات المشتركة، وحدات العناية المركزة، قسم طب الطوارئ للأطفال، قسم الأورام الدموية، وكذلك الغرف المستخدمة لدراسات الأطفال. خلال الزيارات تمت مراجعة ظروف الاستشفاء والبنية التحتية في الأقسام، وأجريت محادثات مع الأهل وأطفالهم الذين يمكثون في المستشفى حول سير الاستشفاء وظروفه، كما عاشوها. كما اجتمعت الفرق مع إدارات المستشفى، والفرق الطبية والتمريضية وفرق الرعاية الطبية - عاملة اجتماعية ومعلمين.

خلال الزيارة، أثار المسؤولون والفرق الطبية والتمريضية مواضيع أساسية، من بينها عدم وجود خطة متعددة السنوات توضح تفاصيل الأسرة المطلوبة للأقسام المختلفة في نظام الاستشفاء، بما في ذلك أقسام الأطفال، ونسبة الإشغال المطلوبة في المستشفيات ونقص كبير في القوى العامة الطبية والتمريضية والرعاية الطبية. على سبيل المثال، صرح مدير دانا أن حوالي 20% من الأطفال المصابين بأمراض خبيثة والموجودين في المستشفى في قسم أورام الدم عند الأطفال يحتاجون إلى رعاية ملطفة، لكن ضائقة القوى العاملة في طاقم التمريض وعدم وجود وظائف مخصصة لا يسمحان بمثل هذا العلاج. يجب توفير هذه الرعاية. قد يؤدي الافتقار إلى وظائف للقوى العاملة في الرعاية الطبية إلى عدم قدرة المستشفيات على تشغيل تلك القوى العاملة، مما قد يضر برعاية الأطفال وأسرهم. يذكر مكتب مراقب الدولة أنه من الواضح أن الفرق الطبية والتمريضية وغيرها تبذل جهودًا لتحسين تجربة العلاج في المستشفيات للأطفال وتسهيل الأمر على أسرهم. كما ذكر الأهل بشكل إيجابي تجربة الاستشفاء في أقسام الأطفال، رغم أنهم أشاروا إلى فترات الانتظار الطويلة في قسم طب الطوارئ للأطفال. يوصى بأن تقوم وزارة الصحة، إيخيلوف دانا وبرزيلاي بفحص ما سبق ذكره وتصحيح ما هو مطلوب.

يقع على عاتق الهيئات الخاضعة للرقابة واجب التصرف بطريقة سريعة وناجعة لتصحيح أوجه القصور التي أثيرت في هذا التقرير الخاص.

**في النهاية، يسعدني أن أشكر موظفي مكتب مراقب الدولة، الذين يعملون بتفانٍ لإجراء التدقيق بطريقة مهنية، متعمقة، شاملة وعادلة ونشر تقارير رقابة موضوعية، نجاعة وذات صلة.**



**متنياهو** أنجلمان

**مراقِب الدولة
ومفوَّض شكاوى الجمهور**

أورشليم القدس, اّذار 2023